



أثر التجارة الإلكترونية على آلية تخطيط وتوثيق عملية التدقيق في مكاتب التدقيق الأردنية: دراسة ميدانية*

د. حسني الشطرات

أستاذ مساعد

جامعة الزرقاء

المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التجارة الإلكترونية على آلية تخطيط وتوثيق عملية التدقيق في مكاتب التدقيق الأردنية، والتعرف على الإجراءات التي يقوم بها المدقق الخارجي لتنظيم وتخطيط وتوثيق عملية التدقيق. وقد تمت صياغة الفرضيات الرئيسية في ضوء مشكلة الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة لهذا الغرض، وزعت على عينة من المدققين الخارجيين الأردنيين وعددهم 120 مدققاً، وقد بلغت الاستبانات الصالحة للتحليل 84 استبانة من أصل 100 استبانة تم استرجاعها، حيث تمت الاستعانة ببعض المؤشرات والأساليب الإحصائية المتوفرة في برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS - Statistical Package for Social Sciences).

تمثلت أبرز النتائج في أن المدقق - في ظل استخدام المنشأة للتجارة الإلكترونية - قادر على تدقيق جميع المعاملات والمستندات المالية المرتبطة بالمعاملات التجارية للمنشأة، وتحديد وجود الانحرافات المالية، وقيام المدقق الخارجي بوضع منهجية للتدقيق المستخدمة تسهل عملية توثيق عملية التدقيق من حيث إعداد - أو شكل ومحتوى - أوراق العمل الخاصة بالمدقق الخارجي في ظل التجارة الإلكترونية. بينما أوصت الدراسة بضرورة المشاركة الجماعية بين المدققين من جهة، والأكاديميين من جهة أخرى، من أجل وضع تصورات علمية ومنهجية لمواجهة التحديات الناجمة عن التجارة الإلكترونية.

الكلمات الدالة: التجارة الإلكترونية، تخطيط وتوثيق عملية التدقيق.

مقدمة:

نتيجة للتطور السريع والمفاجئ في تكنولوجيا المعلومات، والانخفاض المستمر في أسعار هذه التكنولوجيا تشجع الكثير من الشركات على إدخال هذه التكنولوجيا، وتقنية أنظمتها المحاسبية حيث إن دخول هذه الشركات في هذا المجال قد يكسبها ميزات كثيرة، منها الميزات التنافسية، والسرعة في الإجراءات، وزيادة رضا الزبائن، والدقة والكفاءة في تحقيق الأهداف المرجوة، حيث تعتبر التجارة الإلكترونية من إحدى أدوات الأعمال التي تعتمد عليها كثير من الشركات العالمية الرائدة، والتي تقوم من خلال التجارة الإلكترونية عن طريق الشراء والبيع وعقد الاتفاقيات وتبادل الخدمات والسلع بين الشركات من جهة، والزبائن من جهة أخرى، فالتجارة الإلكترونية وضعت المدقق الخارجي في مواجهة الكثير من التحديات، منها مقدرته على إصدار حكمه على صحة وشرعية وإتمام سلامة البيانات المحاسبية والتدقيق عليها؛ ومدى مقدرته على

* تم تسلم البحث في نوفمبر 2014، وقبل للنشر في يناير 2015.

نشر البحث بدعم من "عمادة البحث العلمي والدراسات العليا" في جامعة الزرقاء بالمملكة الأردنية الهاشمية.

تقييم ملاءمة ودقة جمع الأدلة الإلكترونية التي يحتاج إليها المدقق في ضوء قيام الشركة بتبادل السلع والخدمات، والتي تنتج عنها العمليات التجارية والأحداث الاقتصادية (أبو موسى، 2004: 22-41).

تؤثر التجارة الإلكترونية على مهنتي المحاسبة والتدقيق، نظرًا لأن مهنة التدقيق تعمل في بيئة غير ملموسة وتعتمد على الوثائق المستندي، فإنها تواجه عدة مشكلات وتصيح هي مشكلة تواجه المدقق بشكل عام (دهمش والقشي، 2004: 253-268). ومن هنا لابد من إعطاء الأهمية والتركيز على Auditing E-business، حيث إن التأخير في استخدام التكنولوجيا وتطبيقاتها للمدقق الخارجي في تدقيق الأعمال للمنشأة الإلكترونية، يعد هو من أحد التطورات التكنولوجية التي واجهت المهنة في الأردن، والتي بدورها تؤثر على طبيعة شركات التدقيق في إعداد خطة العمل، وأوراق العمل وغيرها من إجراءات عملية التدقيق.

مشكلة الدراسة:

إن المشكلة الأساسية التي تطرحها الدراسة، هي تحديد أثر استخدام الشركات لـ E-Business في معاملاتها التجارية على المدقق الخارجي لاستكمال أغراض مهنة التدقيق، والتحديات التي سوف تواجه المدقق الخارجي في أداء مهامه في ظل التطورات التكنولوجية. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي:

ما أثر استخدام التجارة الإلكترونية على آلية تخطيط وتوثيق عملية التدقيق؟ ويتفرع منه الأسئلة التالية:

- 1- هل يوجد أثر لاستخدام التجارة الإلكترونية على قبول مهمة التدقيق لدى المدقق الخارجي؟
- 2- هل يوجد أثر لاستخدام التجارة الإلكترونية على تخطيط عملية التدقيق لدى المدقق الخارجي؟
- 3- هل يوجد أثر لاستخدام التجارة الإلكترونية على إجراء الاختبارات الرقابية والاختبارات الأساسية لدى المدقق الخارجي؟
- 4- هل يوجد أثر لاستخدام التجارة الإلكترونية على إجراءات التدقيق التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة والعرض والإفصاح لدى المدقق الخارجي؟
- 5- هل يوجد أثر لاستخدام التجارة الإلكترونية على توثيق عملية التدقيق لدى المدقق الخارجي؟

أهمية الدراسة:

لقد أدت التطورات السريعة، والمفاجئة في تكنولوجيا المعلومات، وانفتاح العالم على بعضه البعض في ظل عصر العولمة إلى زيادة المنافسة بين جميع المنشآت الصناعية والحرفية.. الخ، كما دفعت معقولة أسعار تكنولوجيا المعلومات هذه الشركات إلى تطوير تقنية أنظمتها المحاسبية لمواكبة التطورات التكنولوجية، ونظرًا لأن مهنة التدقيق تقوم على تقديم خدمات إلى أطراف متعددة، مثل المساهمين والدائنين والمستثمرين والحكومة، أي الجهات التي تعتمد على نتائج أعمال المدقق، والمتمثل في تقرير المدقق حول عدالة القوائم والبيانات المالية، واستخدام الشركات للتجارة الإلكترونية والصعوبات والمعوقات والمخاطر التي تواجه هذه الشركات ضمن التبادل التجاري والعمليات المالية، الأمر الذي يؤثر على ربحية المنشأة وتعرضها للمخاطر - فقد برزت أهمية الدراسة في توضيح أثر التجارة الإلكترونية على آلية تخطيط وتوثيق عملية التدقيق.

من هنا تتلخص أهمية الدراسة في:

- بيان تأثير انتشار التجارة الإلكترونية واستخداماتها على بيئة الأعمال.
- تحديد أنواع التجارة الإلكترونية، والمعاملات التجارية، وآلية التدقيق عليها.
- التطرق إلى معرفة الصعوبات والمعوقات التي تواجه المدقق في ظل التجارة الإلكترونية.
- المخاطر الناجمة عن استخدام التجارة الإلكترونية والتي تؤثر على المدقق الخارجي.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التي تتمثل فيما يلي:
- 1- مدى تأثير التجارة الإلكترونية على آلية تخطيط وتوثيق عملية التدقيق.
 - 2- توضيح الإجراءات التي يستخدمها المدقق لتنظيم وتخطيط وتوثيق عملية التدقيق.
 - 3- التمييز بين أنواع وأساليب المعاملات التجارية للشركات المستخدمة للتجارة الإلكترونية.
 - 4- تحديد أهم التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيق التجارة الإلكترونية والمشكلات المرتبطة بذلك الاستخدام في آلية تخطيط وتوثيق عملية التدقيق.

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها، وفي ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، فإن هذه الدراسة تسعى لاختبار الفرضية الإحصائية الآتية:

الفرضية الرئيسية:

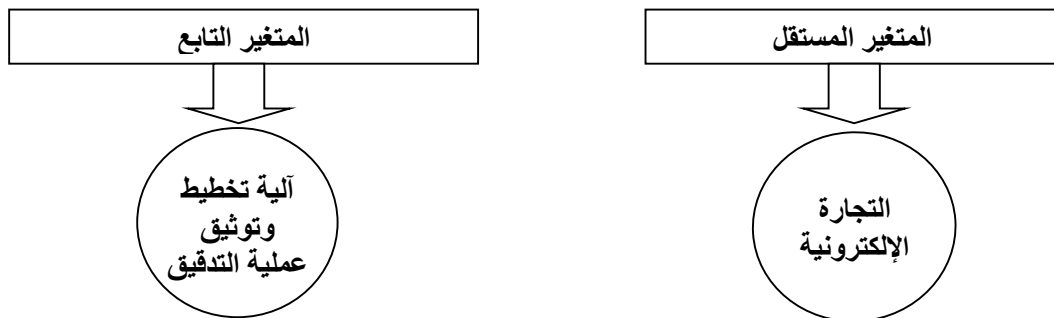
H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية على آلية تخطيط وتوثيق عملية التدقيق.

وينبثق عن الفرضية الرئيسية السابقة، الفرضيات الفرعية الآتية:

- H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية على قبول مهمة التدقيق وما قبلها.
- H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية على التخطيط لعملية التدقيق.
- H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية على تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات في عملية التدقيق.
- H01-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية على تنفيذ إجراءات المراجعة التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة في عملية التدقيق.
- H01-5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية على توثيق عملية التدقيق.

أنموذج الدراسة:

تم الربط بين متغيرات الدراسة بناءً على الإطار النظري، والدراسات السابقة، ومشكلة الدراسة، على النحو التالي:



المصدر: إعداد الباحث

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة، بأنها تتناول الجوانب المتعلقة بإجراءات التخطيط والتوثيق لجميع مراحل عملية التدقيق، وليس التطرق إلى جزئية من عملية التدقيق في ظل اعتماد الكثير من الشركات على التجارة الإلكترونية، أو التطرق إلى الآثار التي أحدثتها التجارة الإلكترونية على بيئة المدقق الخارجي، والتي وضعت في مواجهة تحديات جديدة لمهنة المدقق المهني لمواكبة التطورات التكنولوجية.

الدراسات السابقة:

لقد تمت مراجعة دراسات بحثية متعددة حول الموضوع محل البحث، حيث شملت هذه الدراسات متغيرات متعددة وأبعاداً متنوعة وأهدافاً ومتغيرات مختلفة، ومن خلال هذه المراجعات تم الوصول إلى دراسات متعلقة بالموضوع محل البحث بما يحقق أهداف الدراسة، وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات:

- دراسة (دهمش والقشي، 2004) وقد توصل فيها الباحثان إلى أن التجارة الإلكترونية تؤثر على مهنتي المحاسبة والتدقيق، وأن المهنة تعمل في بيئة غير ملموسة وتفتقر إلى التوثيق المستندي، ونظرًا إلى فقدانها إلى التوثيق المستندي، فإن مهنة التدقيق تواجه عدة مشكلات، منها عدم وجود آلية محددة للاعتراف بالإيرادات، وعدم وجود آلية محددة للتخصيص الضريبي، إلا إنهما توصلا إلى اقتراح نقطة جديدة للاعتراف بإيرادات التجارة الإلكترونية، وأسمياها "نقطة الاعتراف عند تحقيق الأمان لعمليات النظام"، كذلك توصل الباحثان إلى أن المحاسبة لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب كي تتفاعل مع البيئة المحيطة بأعمال التجارة الإلكترونية، واقترح الباحثان اعتماد جهة تدقيق مؤهلة تكنولوجياً لتدقيق سياسات وإجراءات نظام الشركة المحاسبي المرتبط بالتجارة الإلكترونية، مع ضرورة إعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب على جميع مستويات مهنتي المحاسبة والتدقيق.
- دراسة (أبو موسى، 2004)، التي بينت أن تجارة الأعمال الإلكترونية أصبحت من إحدى أهم أدوات الأعمال التجارية في ظل التقدم التكنولوجي في تكنولوجيا المعلومات، والاستمرار في تدني الأسعار الذي شجع الكثير من الشركات على القيام باستخدام هذه التكنولوجيا في أنظمتها المحاسبية، وهو ما يؤدي إلى تحقيق المزايا التنافسية في السوق العالمية، حيث خلص الباحث إلى وجود الكثير من التحديات التي تواجه المدقق الخارجي التقليدي والمدقق المهني، فالمدقق الخارجي يحتاج إلى أن يفهم كيف أن تكنولوجيا المعلومات المتقدمة تؤثر على سير التدقيق، ويجب أن تكون لديه المقدرة على تقييم ومدى ملاءمة ودقة جمع الأدلة الإلكترونية التي يحتاج إليها، وكيفية الحكم على صحة وشرعية وإتمام وسلامة البيانات المحاسبية.
- دراسة (العميري، المعتاز، 2007)، التي حاولت معرفة أثر التجارة الإلكترونية على جزئية مهمة من عمل المراجع، تمثل الحلقة الأولى في عملية المراجعة، وهي تخطيط أعمال المراجعة، وقد تم استخدام الاستبانة لجمع المعلومات من مكاتب المراجعة، وكان أبرز النتائج أن 35% من عبارات فقط ثبتت معنوية تأثرها بتوقع تحول المنشأة التجارية من النظام التقليدي إلى نظام التجارة الإلكترونية، وأن الخصائص الشخصية ليس لها أثر في اختلاف إجابات المشاركين.
- دراسة (العرود وآخرون، 2011)، وهدفت إلى التعرف على تأثير تطبيق مدققي الحسابات لتكنولوجيا المعلومات على إتمام عملية التدقيق الإلكتروني في الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة وزعت على عينة من المدققين الخارجيين

الأردنيين وعددهم 150 مدققاً، ولغايات التحليل الإحصائي تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي لاستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية وتكراراتها، وتم أيضاً استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى إن مستوى استخدام المدققين لأساليب تكنولوجيا المعلومات وإتمام عملية التدقيق جاءت متوسطة، بمتوسطين حسابيين على التوالي (3.24) (3.37)، كما يوجد أثر لتطبيق أساليب تكنولوجيا المعلومات مجتمعة على إتمام عملية تدقيق الحسابات، يفسر ما مقداره 63% من التباين في إتمام عملية التدقيق الإلكتروني، وتوصي الدراسة بضرورة تطوير آليات ووسائل التدقيق الإلكتروني، وإعداد التقرير الإلكتروني، والحرص على استخدام برامج حاسوبية متطورة لدى مكاتب التدقيق في الأردن، لما لها من أثر إيجابي في سرعة التدقيق الإلكتروني وسلامة البيانات المالية.

■ دراسة (القشي، 2011)، وهدفت إلى الاطلاع على المشروع الأمريكي الكندي المشترك الخاص بتدقيق تعاملات التجارة الإلكترونية، ومن ثم معرفة مدى إدراك المدققين الخارجيين في الأردن لبنود ذلك المشروع، وتحديد أي معوقات تحول دون ذلك، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم الاطلاع وتحليل المشروع الأمريكي الكندي المشترك، وتم تنظيم استبانة متخصصة حول بنود ذلك المشروع، وزعت على عينة بلغت (160) مدققاً خارجياً من أصل المجتمع البالغ (484)، وذلك لفحص مدى إدراكهم للمشروع. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها، أن أضاف هذا المشروع بُعداً تكنولوجياً متطوراً لمهنتي المحاسبة والتدقيق؛ ووجود صعوبة بالالتزام ببنوده من قبل مكاتب التدقيق الأجنبية في العالم؛ وأن أغلب المدققين الخارجيين في الأردن غير مهتمين بالتجارة الإلكترونية؛ وأن المهتمين منهم يستقون معلوماتهم من خلال بعض الدورات المتخصصة؛ وأن هناك إدراكاً ملاحظاً من قبل عينة الدراسة لبنود المشروع الأمريكي الكندي المشترك. إلا أن هناك معوقات تتمثل في غياب التوثيق المستندي لعملية التجارة الإلكترونية، ومخاطر التدقيق المرافقة لهذا النوع الجديد، وعدم وجود دورات أو ورشات عمل متخصصة بشكل تقني حول تدقيق التجارة الإلكترونية؛ وحدثة استخدام هذا النوع من التجارة في الأردن، وقلة خبرة المدققين العملية بهذا النوع من التدقيق.

الإطار النظري:

اهتمت جميع الهيئات والجمعيات المحاسبية وجمعيات تدقيق الحسابات بعلم المحاسبة وعلم التدقيق، كما أولت اهتماماً كبيراً للتجارة الإلكترونية، من منطلق أن عملية البيع تتم من خلال موقع الشركة، وقد أصبح ضرورياً على كل من المحاسبين والمدققين الإلمام بهذا العلم الجديد، فقد جاء بمقالة (Albert Mrcella, 1998) بعنوان "التجارة الإلكترونية"، أنها أحدثت تغيرات كبيرة في التجارة العالمية، وآلية العمليات التجارية، وهو ما جعل من الضروري أن يلم كل من المحاسب والمدقق بتلك التغيرات، وأثرها على مهنتي المحاسبة والتدقيق والأعمال التي يقومون بها، والظروف البيئية، والقانونية المتعلقة بالمهنة. ولكي يواكب المدقق التغيرات الجوهرية في بيئة الأعمال الجديدة في ظل التجارة الإلكترونية، أصبح على المدقق الإلمام بالمعلومات والتقنيات الضرورية المصاحبة للتقدم التكنولوجي الهائل.

وقد تنبتهت هيئات التدقيق في أواخر القرن الماضي لأهمية التجارة الإلكترونية، وتوقعت أن تُدر دخلاً كبيراً، لذلك أنشأ معهد المحاسبين الأمريكي بالتعاون مع معهد القانونيين الكنديين لجنة خاصة لدراسة حاجة السوق لخدمات توكيد التعاملات الإلكترونية، وذلك كي تتمكن مهنة المحاسبة والتدقيق من الاستجابة السريعة لتلك الحاجات والمتطلبات.

التجارة الإلكترونية:

ظهر مفهوم التجارة الإلكترونية منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، عندما بدأت المنظمات باستخدام الإنترنت وشبكات الحاسوب، ومع مرور السنوات تضاعفت أعداد المنظمات والجهات التي تعتمد على تطبيقات التجارة الإلكترونية، ونتيجة لذلك فإنه لا يوجد تعريف موحد عالمي بهذا الشأن، ولكن هناك العديد من التعريفات للتجارة الإلكترونية، ويُعزى السبب في تعددية التعريفات في تنوع تطبيقات التجارة الإلكترونية واختلاف تطبيقاتها وشموليتها إلى عدة مكونات أساسية لا بد من توافرها عند اعتماد هذه التطبيقات، واندراج هذا المفهوم تحت مفهوم الاقتصاد الرقمي (الطائي، 2013: 17-20).

مفهوم التجارة الإلكترونية:

تعرف التجارة بأنها عبارة عن "تبادل السلع والخدمات مقابل المال"، ويُعد هذا التعريف الأساس الصحيح في أي نوع من أنواع التجارة، ويُعد التجارة الإلكترونية إحدى أنواع التجارة، ووفقاً لمنظمة التجارة العالمية فقد عرفت على أنها "مجموعة متكاملة من عمليات التسويق والإنتاج والتوزيع والبيع للسلع والخدمات والأفكار باستخدام الوسائل الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت". (أبو فارة، 2002: 13). أما تعريف (Turban، 2004: 3) للتجارة الإلكترونية فهو أنها "تصف وتوضح تقدم وتطور عمليات الشراء والبيع، والتمويل وتبادل المنتجات، والخدمات و/أو الإعلام عن طريق شبكات الكمبيوتر، بما في ذلك الإنترنت".

وتتبع أهمية التجارة الإلكترونية، من أنها تُعد إحدى نتائج اختراعات العصر التي ساعدت في تحقيق أرباح لم يكن من المتوقع تحقيقها سابقاً من خلال التجارة التقليدية؛ وذلك بسبب انخفاض تكلفة عملية تسويق المنتج، وتجاوز الحدود الدولية بالإضافة إلى تحقيق إيرادات أكبر من تلك التي تحققها التجارة التقليدية، والتحرر من القيود حيث إن التجارة الإلكترونية لم تعد تحتاج إلى الترخيص في دول أجنبية لتتمكن من بيع منتجاتها (Turban، 2004: 4).

أهداف التجارة الإلكترونية:

تهدف التجارة الإلكترونية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها (Kenneth et.al, 2001: 28):

- 1- زيادة كفاءة وفعالية وإنتاجية عمليات الإنتاج والتسويق والبيع في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم والرقابة.
- 2- تخفيض تكاليف العمليات التشغيلية والعمليات المالية بما يحقق ميزة تنافسية.
- 3- تخفيض الوقت اللازم لإنجاز أية عملية تشغيلية، أو تسويقية، أو بيعية، أو مالية.
- 4- تعزيز وتكريس مفهوم إدارة الجودة الشاملة بهدف زيادة مستوى جودة عمليات المنظمة.

أنواع التجارة الإلكترونية:

- 1- التعامل بين التاجر والمستهلك (Business-to-Consumer (B2C)، ويعد هذا النوع من التجارة الإلكترونية من أهم الأنواع، والذي يحاول التاجر من خلاله الوصول للأفراد المستهلكين.
- 2- التعامل بين تاجر وتاجر آخر (Business-to-Business (B2B)، حيث يركز هذا النوع من التجارة الإلكترونية على بيع المنتجات من تاجر إلى تاجر آخر.
- 3- التعامل بين مستهلك ومستهلك آخر (Consumer-to-Consumer (C2C)، حيث يساعد هذا النوع من التجارة الإلكترونية الأفراد على أن يبيعوا لبعضهم البعض.

- 4- التعامل بين مستخدم ومستخدم آخر (Peer-to-Peer (P2P)، يُمكن مستخدمي الإنترنت من تبادل المعلومات، والاتفاق على أية صفقات تجارية تتم حسب الشروط المتفق عليها.
- 5- التجارة الإلكترونية عبر جهاز الهاتف النقال Mobile Commerce، يتم بواسطته الوصول لأي موقع معين، والاطلاع على السلع المعروضة وإجراء عملية الشراء. (Kenneth et.al 2001: 28-32)

أثر التجارة الإلكترونية على كل من المحاسبة والتدقيق

وقد بين (ألبرت مرسيليا، Albert Marcella، 1998) في مقالته الآثار التي تركتها التجارة الإلكترونية على كل من مهنة التدقيق والمحاسبة، موضحاً أن التكنولوجيا أحدثت عدة تغييرات في العناصر التالية. ممارسة المدقق والمحاسب، تقنيات المدقق والمحاسب، مهارات المدقق والمحاسب، المعلومات الضرورية التي يجب أن يحيط بها كل من المدقق والمحاسب، التزامات المدقق ونوعية الخدمات المقدمة من قبل المدقق والمحاسب (القشي، 2003: 69).

تخطيط وتوثيق عملية التخطيط:

تعتبر عملية التدقيق عملية منتظمة وذلك بهدف جمع وتقييم الأدلة، وتتطلب معايير التدقيق أن تتم عملية التدقيق وفقاً لاستراتيجية تدقيق شاملة وتطوير خطة تدقيق، وذلك من أجل تخفيض مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول، حيث إن عملية التخطيط ليست مرحلة منفصلة من التدقيق، بل تعتبر عملية مستمرة ومتكررة (جمعة، 2012: 259-261). وعادة ما تشمل عملية التدقيق الخطوات التالية التي تساهم في إنجاز تلك المهمة.

الخطوة الأولى - قبول مهمة التدقيق وما قبلها (ما قبل التخطيط):

- عادة ما يتم قبل قبول مهمة التدقيق إجراءات عندما يكلف المدقق بمهمة القيام بعملية التدقيق لإحدى المنشآت فإنه يجب أن يضع التخطيط المناسب لها لضمان النجاح في مهمته، ويسبق تخطيط عملية التدقيق القيام بعدة خطوات أولية هي:
- 1- اتخاذ قرار التعامل مع العميل أو الاستمرار معه من عدمه: وهنا يجب على المدقق أن يكون حريصاً عند تحديده أياً من العملاء الذين يتم التعامل معهم، لذا فإنه بالنسبة للعميل الجديد يجب على المدقق قبل قبول التعامل معه أن يفحص ويقيم موقفه المالي ومدى استقراره، وأن يتصل بالمدقق السابق إن وجد، وتقضى قواعد آداب وسلوك المهنة بأن يقوم المدقق الجديد بالاتصال بالمدقق السابق للحصول منه على معلومات تساعده في اتخاذ قرار بشأن قبول عملية التدقيق أو عدم قبولها (ارينز، 2002: 288-289).
 - 2- تفهم أسباب العميل للحاجة إلى عملية التدقيق: حيث يوجد عاملان أساسيان يؤثران على الأدلة الواجب جمعها وهما مستخدمو القوائم المالية المحتملون، وأوجه استخدامهم لهذه القوائم، فنجد أن المدقق يقوم بجمع أدلة أكثر عندما يكون استخدام القوائم المالية على نطاق واسع كما في حالة الشركات المملوكة ملكية عامة، والشركات التي ينوي بيعها في المستقبل القريب، أما بالنسبة لأوجه استخدام القوائم المالية فإنه يمكن تحديدها من خلال الخبرة السابقة في عمليات التدقيق والمناقشات مع إدارة العميل.
 - 3- اختيار المساعدين المناسبين لعملية التدقيق: تخصيص فريق التدقيق المناسب للعملية أمر مهم لتحقيق فاعلية التدقيق وقد يتكون هذا الفريق في عمليات التدقيق الكبيرة من شريك أو أكثر وعدة أعضاء ذوي مستويات خبرة مختلفة، بالإضافة إلى متخصصين في النواحي الفنية مثل المعاينة الإحصائية والتدقيق باستخدام الحاسب الإلكتروني، أما في عمليات التدقيق الأصغر فقد يكفي بواحد أو اثنين من الأعضاء (ارينز، 2002: 292).

4- الحصول على خطاب التعاقد (خطاب الارتباط): ويمثل خطاب الارتباط اتفاقًا مكتوبًا بين العميل والمدقق بخصوص المهمة الواجب أداؤها والمسؤوليات التي سيتحملها كل منهما، ويقوم المدقق بإعداد هذا الخطاب وإرساله للعميل، وهو عادة يتضمن الأمور التالية: طبيعة المهمة المطلوب أداؤها، والفترة الزمنية موضع المهمة، ومدى مسؤولية المدقق بخصوص اكتشاف الأخطاء والغش، والوقت الذي يستغرقه أداء المهمة وأتعاب المهمة (ارينز، 2002: 290).

الخطوة الثانية- التخطيط لعملية التدقيق: (ذنيبات، 2015: 141-156)

عادة تشتمل عملية التخطيط عدة أمور مهمة نبينها فيما يلي:

- 1- الحصول على درجة معقولة من الفهم لعمل المشروع والصناعة التي ينتمي إليها.
- 2- تنفيذ الإجراءات التحليلية الأولية.
- 3- تحديد المستويات الأولية المادية وتقدير مخاطر الرقابة.
- 4- دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية للعميل وتقييم مخاطر الرقابة.
- 5- تصميم خطة التدقيق العامة وبرنامج التدقيق التفصيلي.

الخطوة الثالثة- تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات:

في هذه المرحلة يبدأ المدقق بتنفيذ ما تم تحديده في برنامج التدقيق من اختبارات تهدف إلى التحقق من مدى مناسبة تصميم الرقابة الداخلية وفعالية تشغيل النظام، حيث يقوم بالاستفسارات من موظفي العميل وفحص الوثائق والتقارير وملاحظة بعض الأنشطة وإعادة التشغيل لبعض أنشطة العميل.

الخطوة الرابعة- تنفيذ إجراءات المراجعة التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة:

ويقصد بالمراجعة التحليلية التي يقوم بها المدقق أنها "عملية فحص المعلومات الموجودة في حسابات وسجلات المنشأة، ومقارنتها مع المعلومات والبيانات الداخلية والخارجية، بهدف الخروج برأي حول مدى تجانس هذه المعلومات مع ما هو معروف عن هذه المنشأة وأنشطتها". أما فيما يتعلق بالاختبارات التفصيلية للأرصدة فإن المدقق يقوم باختبارات خاصة بأرصدة الحسابات النهائية في دفتر الأستاذ والتي تتعلق بقائمة الدخل والميزانية.

الخطوة الخامسة- استكمال عملية التدقيق وإصدار التقرير النهائي للمدقق:

تشتمل هذه الخطوة على قيام المدقق بالاختبارات الخاصة بالالتزامات الطارئة وتدقيق الأحداث اللاحقة بالإضافة إلى تجميع الأدلة بشكلها النهائي من خلال مراحل التدقيق السابقة (ذنيبات، 2015: 155).

منهجية الدراسة:

تبنت الدراسة منهجية البحث الوصفي، والميداني التحليلي، فعلى صعيد البحث الوصفي، تم إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية، أما على صعيد البحث الميداني التحليلي، فقد تم إجراء المسح الميداني، وتحليل البيانات المتجمعة كافة من خلال الإجابة عن الاستبانة، واستخدام الطرائق الإحصائية المناسبة، وكان اعتماد الدراسة على الاستبانة التي تم تطويرها.

مجتمع وعينة الدراسة:

بلغ العدد الكلي للمدققين الخارجيين المجازين لمهنة تدقيق الحسابات المسجلين رسميًا في الأردن 582 مدققًا، والذي اعتمد من قبل الباحث كمجتمع للدراسة (www.jacpa.org.jo) تاريخ التصفح (2014/4/26)، وتم سحب عينة عشوائية منهم بوصفهم أعضاء في جمعية المحاسبين القانونيين في مكاتب تدقيق الحسابات الأردنيين وعددهم 120 مدققًا بنسبة تقارب 21% من المدققين الممارسين، وتم توزيع استبانة الدراسة عليهم، استرجع منها (100) استبانة بنسبة بلغت (83.33%)، وتم استبعاد (16) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل، وبذلك خضعت (84) استبانة صالحة للتحليل بما نسبته (84%) من الاستبانات المسترجعة، وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي. كما يتضح من جدول (1).

جدول رقم (1)

الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

العدد الموزع	العدد المسترجع	نسبة الاستجابة	عدد الاستبانات الصالحة للتحليل	نسبة الاستبانات الصالحة للتحليل
120	100	83.33%	84	84%

أسلوب جمع البيانات:

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، قام الباحث بإعداد استبانة لهذا الغرض، اعتمادًا على ما كتب من أدب نظري يتعلق بمحاسبة الشركات وتدقيق الحسابات، وكذلك على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة، وقد تناول الجزء الأول منها المتغيرات الديموغرافية، أما الجزء الثاني فقد تناول آلية تخطيط وتوثيق عملية التدقيق بمراحلها الخمس، وتهدف فقرات الأداة بمجملها، إلى الوقوف على تقييم أفراد عينة الدراسة وتقديراتهم عن أثر التجارة الإلكترونية على آلية تخطيط وتوثيق عملية التدقيق في مكاتب التدقيق الأردنية.

وتنقسم أجزاء أداة الدراس إلى: الجزء الأول، ويشمل مجموعة فقرات تتعلق بالخصائص الشخصية للمدققين، وتتكون من تحديد الجنس، والتخصص العلمي، والمؤهل الأكاديمي، والمؤهل المهني، والمنصب الوظيفي وعدد سنوات الخبرة. والجزء الثاني، ويتضمن (28) فقرة، تقيس أبعاد المتغير المستقل (أثر التجارة الإلكترونية) والمتغير التابع (آلية تخطيط وتوثيق عملية التدقيق في الأردن)، ويتضمن الأبعاد التالية: مرحلة قبول مهمة التدقيق، وتخطيط عملية التدقيق، وإجراءات اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات، وإجراءات التدقيق التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة والعرض والإفصاح وإجراءات توثيق عملية التدقيق بشكل عام. واستخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي لمعرفة إجابات المستجيبين لفقرات الاستبانة، حيث يعتبر مقياس ليكرت من أكثر المقاييس المستخدمة لقياس اتجاهات المستجيبين وآرائهم، وقد حددت درجات الإجابات كما في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

مقياس درجة الأهمية والوزن النسبي

الأهمية الدرجة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	5	4	3	2	1

صدق الأداة:

للتحقق من الصدق الظاهري (Face Validity)، والصدق المنطقي (Logical Validity) لمحتوى الاستبانة، تم عرض الاستبانة على خمسة محكمين من أساتذة المحاسبة ومنهجية البحث العلمي، ومتخصصين في تكنولوجيا المعلومات، ومدققين في الميدان، للتحقق من مدى صدق فقرات الاستبانة، وفي ضوء ملاحظات المحكمين المختصين ومقترحاتهم، تم تعديل الصياغة اللغوية لبعض الفقرات، وحذف عدد من الفقرات لتكرارها أو عدم ملاءمة الفقرات لموضوع المحاور التي تتناولها أداة الدراسة، وإضافة فقرات أخرى مع دمج الفقرات المتشابهة مع بعضها، مما يجعل أداة الدراسة ذات صلاحية عالية للتطبيق على أفراد عينة الدراسة؛ ويحقق التوازن بين مضامين الاستبانة في فقراتها، فضلاً عن ذلك فقد جرى عرض الاستبانة على عينة اختبارية قوامها (4) مبحوثين من أفراد العينة بغرض التعرف على درجة استجابة المبحوثين للاستبانة، وعبروا عن رغبتهم في التفاعل معها مما أكد صدق الأداة.

صدق الاتساق البنائي لأقسام الدراسة:

يبين جدول (3) معاملات الارتباط بين معدل كل قسم من أقسام الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط بين كل قسم والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة دالة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من $(\alpha = 0.00)$ ، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3)

معاملات ارتباط سبيرمان بين كل قسم والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	مرحلة قبول مهمة التدقيق	8	0,64	0,000
الثاني	مرحلة تخطيط عملية التدقيق	5	0,44	0,000
الثالث	الاختبارات الرقابية والاختبارات الأساسية للعمليات	5	0,72	0,000
الرابع	إجراءات التدقيق التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة والعرض والإفصاح	5	0,79	0,000
الخامس	توثيق عملية التدقيق	5	0,71	0,000

الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0,05)$

ثبات الأداة:

بعد أن تم التأكد من صلاحية أداة الدراسة وجاهزية تطبيقها على عينة الدراسة البالغة (84) مدققاً، ولغرض التحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة الخاصة بمتغيرات الدراسة، استخدم لهذا الغرض معامل الثبات (كرونباخ ألفا). حيث إن اختبار (كرونباخ ألفا) Cronbach Alpha's يستخدم لاختبار مدى درجة مصداقية إجابات عينة الدراسة عن أسئلة الاستبانة، ويفسر معامل (كرونباخ ألفا) على أنه عامل الارتباط بين ردود المستجيبين عن أسئلة الاستبانة الموجهة لهم ويتراوح معامل (كرونباخ ألفا) ما بين (صفر-1) وبالتالي إذا كان معامل (كرونباخ ألفا) $(0,6)$ فأكثر تكون مصداقية المقياس جيدة ويمكن الاعتماد عليه لتفسير وتعميم النتائج. (Sekaran, 2003).

المعالجة الإحصائية:

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات حول متغيرات الدراسة، تمت الاستعانة ببعض المؤشرات والأساليب الإحصائية المتوافرة في برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences – SPSS)، مثل مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures)، اختبار معامل الالتواء (Skewness)، تحليل الانحدار الخطي البسيط، اختبار (T-Test)، ليتم التوصل إلى الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة فرضياتها، ومعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية.

التحليل الإحصائي:

يبين الجدول رقم (4) نتائج الدراسة المتعلقة بالجنس لعينة الدراسة، حيث تم توزيع الجنس إلى فئتين، وأظهر الجدول أن غالبية عينة الدراسة التي أجابت عن أسئلة الاستبانة هم من الذكور، إذ بلغت النسبة (87%)، ويعزى ذلك إلى أن طبيعة عمل المدقق الخارجي ميدانية وتحتاج إلى التنقل المستمر بين مكتب التدقيق والشركات موضع التدقيق، كما تتطلب جهدًا وساعات عمل طويلة.

جدول رقم (4)

الخصائص الديموغرافية لأفراد مجتمع الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	73	87%
	انثى	11	13%
التخصص العلمي	دبلوم	0	0%
	بكالوريوس	53	63%
	ماجستير	24	29%
	دكتوراه	7	8%
المؤهل الأكاديمي	محاسبة	65	77.3%
	إدارة أعمال	1	1.2%
	علوم مالية ومصرفية	6	7.2%
	أخرى	12	14.3%
المنصب الوظيفي	مدير مكتب التدقيق	6	7%
	مدير دائرة التدقيق	8	9.5%
	مدقق حسابات رئيس	50	59.5%
	مدقق حسابات مساعد	20	24%
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	23	27.4%
	من 5- أقل من 10 سنوات	32	38.2%
	من 10 - أقل من 15 سنة	22	26.1%
	15 سنة فأكثر	7	8.3%
الشهادة المهنية	JCPA	57	68%
	CPA	7	8%
	أخرى	20	24%

أما فيما يتعلق بنتائج الدراسة المتعلقة بالتخصص العلمي لعينة الدراسة، فقد بين الجدول رقم (4) أنه تم توزيع التخصصات العلمية إلى أربعة فئات، إذ إن غالبية عينة الدراسة كانت لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، حيث بلغت أعلى نسبة (63%) لحملة درجة البكالوريوس، وهذا يعني أن عينة الدراسة يحملون مؤهلات علمية، ويمثلون الفئة التعليمية القادرة على الإجابة.

كما يبين الجدول رقم (4) نتائج الدراسة المتعلقة بالمؤهل الأكاديمي لعينة الدراسة، وقد تم توزيع المؤهل الأكاديمي إلى أربع فئات، حيث بين الجدول أن غالبية عينة الدراسة لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، حيث بلغت أعلى نسبة (77.3%) لتخصص المحاسبة، وهذا يعني أن عينة الدراسة لديها الخلفية العلمية المناسبة للإجابة عن أسئلة الاستبانة؛ كذلك الإلمام بالمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق الدولية؛ كما أنه يعتبر شرطاً من شروط مزاوله المهنة تفضيل من يحملون مؤهل المحاسبة.

فيما اظهر الجدول رقم (4) نتائج الدراسة المتعلقة بالمنصب الوظيفي الذي يشغله المجيب عن أسئلة الاستبانة لعينة الدراسة، وقد تم توزيع المنصب الوظيفي إلى خمس فئات، حيث كان المجيبون عن أسئلة الاستبانة هم من مدققو الحسابات الرئيسيين، ثم يليهم مدققو الحسابات المساعدون، حيث بلغت النسب (59.5%)، (24%) على التوالي.

كما أشار الجدول رقم (4) إلى نتائج الدراسة المتعلقة بعدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة، وقد تم توزيع عدد سنوات الخبرة إلى أربع فئات، إذ أظهر الجدول أن غالبية عينة الدراسة التي أجابت عن أسئلة الاستبانة لديها خبرة جيدة في مجال التدقيق، حيث بلغت أعلى نسبة (38.2%) للفئة (من 5-أقل من 10 سنوات) وتليها الفئة (أقل من 5 سنوات) بنسبة (27.4%) ثم تليها الفئة (من 10 - أقل من 15 سنة) بنسبة (26.1%).

أخيراً أظهر الجدول رقم (4) نتائج الدراسة المتعلقة بحملة الشهادات المهنية لعينة الدراسة، وقد تم توزيع حملة الشهادات المهنية إلى خمس فئات، حيث بين الجدول أن غالبية عينة الدراسة لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، حيث بلغت أعلى نسبة (68%) لحملة شهادة JCPA، وهذا يعني أن عينة الدراسة لديها الخلفية العلمية المناسبة للإجابة عن أسئلة الاستبانة، كما أنها مجازة رسمياً من جمعية المحاسبين القانونيين بعد أن اجتازوا الامتحانات المخصصة لمزاولة المهنة، وأما بالنسبة إلى فئة أخرى فقد كانت نسبة عينة الدراسة (24%)، بمعنى أنهم لا يحملون أي شهادة مهنية، بل هم فقط عبارة عن محاسبين متدربين في مكاتب التدقيق ولديهم الخبرة الكافية سواء أكانت تتعلق بأمر المحاسبة أم بأمر التدقيق وهذا ما تؤكد نسبة المدققين المساعدين بنسبة (24%) من الذين يشغلون المنصب الوظيفي.

نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

أولاً- النتائج المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن سؤال الدراسة الأول:

هل يوجد أثر لاستخدام التجارة الإلكترونية على قبول مهمة التدقيق لدى المدقق الخارجي؟

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (5) إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لفقرات أثر استخدام التجارة الإلكترونية على قبول مهمة التدقيق لدى المدقق الخارجي، حيث بلغ (4.155) بانحراف معياري (0.55)، كما يتضح ميل جميع المتوسطات الحسابية الخاصة بفقرات أثر استخدام التجارة الإلكترونية على قبول مهمة التدقيق لدى المدقق الخارجي نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (3.81 - 4.48)، وجاءت الفقرة التي تنص على أن "يقوم المدقق بالحصول على درجة معقولة من الفهم لطبيعة عمل الشركة"، في المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم بمتوسط حسابي (4.48) وانحراف معياري بلغ (0.67)، فيما حصلت فقرة "يقوم المدقق بمراجعة العلاقة مع العملاء الحاليين باستمرار"، على المرتبة الأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم بمتوسط حسابي (3.81) وانحراف معياري بلغ

(0.85) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام، وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة تصورًا واضحًا حول كل فقرة من فقرات أثر استخدام التجارة الإلكترونية على قبول مهمة التدقيق لدى المدقق الخارجي.

جدول رقم (5)

نتائج تحليل فقرات (أثر استخدام التجارة الإلكترونية على قبول مهمة التدقيق لدى المدقق الخارجي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الترتيب	مستوى الموافقة
1	يقوم المدقق بالحصول على درجة معقولة من الفهم لطبيعة عمل الشركة.	4.48	0.67	18.46	0.000	1	مرتفع
2	يقوم المدقق بجمع معلومات مناسبة عن صناعة العميل وتخصصه في النشاط الذي يمارسه.	4.25	0.51	16.88	0.000	3	مرتفع
3	يقوم المدقق بجمع معلومات عن الخصائص المميزة للمنشأة لتسهيل المقارنة بالمنشآت الأخرى المماثلة.	4.19	0.76	12.91	0.000	4	مرتفع
4	يقوم المدقق بتقييم العميل المحتمل قبل الموافقة على قبوله.	4.05	0.91	10.03	0.000	6	مرتفع
5	يقوم المدقق بمراجعة العلاقة مع العملاء الحاليين باستمرار.	3.81	0.85	9.05	0.000	8	مرتفع
6	يتأكد المدقق من عدم وجود أتعاب تدقيق متأخرة تجعله يمتنع عن الاستمرار مع العميل لفترة جديدة.	4.11	0.88	9.22	0.000	5	مرتفع
7	يقوم المدقق بتحديد احتياجات العمل وتوزيع المهام المختلفة على المدققين المساعدين.	4.39	0.57	19.44	0.000	2	مرتفع
8	يقوم المدقق بالتأكد من توافر المؤهلات والقدرات الكافية لدى فريق العمل مما يمكنهم من القيام بالمهمة بالشكل الصحيح.	3.96	0.94	9.00	0.000	7	مرتفع
	جميع الفقرات	4.155	0.55	16.35	0.000	-	مرتفع

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ودرجة حرية 68 تساوي 2

النتائج المتعلقة بالإجابة عن سؤال الدراسة الثاني:

هل يوجد أثر لاستخدام التجارة الإلكترونية على تخطيط عملية التدقيق لدى المدقق الخارجي؟

جدول رقم (6)

نتائج تحليل فقرات (أثر استخدام التجارة الإلكترونية على تخطيط عملية التدقيق لدى المدقق الخارجي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الترتيب	مستوى الموافقة
1	يتم تقييم الأدلة التي حصل عليها المدقق للتقليل من احتمالية الخروج بنتائج غير مناسبة من عملية التدقيق.	4.21	0.85	10.96	0.000	2	مرتفع
2	قيام المدقق بتحديد المستويات الأولية للمادية وتقدير مخاطر التدقيق التي قد يتعرض لها المدقق.	4.18	0.68	12.53	0.000	3	مرتفع
3	يعمل المدقق على دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية للعميل.	4.33	0.79	15.45	0.000	1	مرتفع
4	يعمل المدقق على تقييم مخاطر الرقابة لمواجهة التطورات التكنولوجية للتجارة الإلكترونية.	4.03	0.94	9.69	0.000	4	مرتفع
5	يعمل المدقق على توضيح التوقيت المناسب للقيام بإجراءات التدقيق.	3.81	0.83	8.98	0.000	5	مرتفع
	جميع الفقرات	4.11	0.51	19.23	0.000	-	مرتفع

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ودرجة حرية 68 تساوي 2

تشير النتائج في جدول (6) إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لفقرات أثر استخدام التجارة الإلكترونية على تخطيط عملية التدقيق لدى المدقق الخارجي، حيث بلغ (4.11) بانحراف معياري (0.51)، ويتضح ميل جميع المتوسطات الحسابية الخاصة بالفقرات نحو الارتفاع، حيث إن آراء عينة الدراسة في جميع الفقرات كانت إيجابية، فتراوحت المتوسطات بين (3.81-4.33)، وجاءت فقرة "يعمل المدقق على دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية للعميل"، في المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد العينة بمتوسط حسابي (4.33) وانحراف معياري (0.79)، فيما حصلت فقرة "يعمل المدقق على توضيح التوقيت المناسب للقيام بإجراءات التدقيق"، على المرتبة الأخيرة في سلم أولويات أفراد العينة بمتوسط حسابي (3.81) وانحراف معياري (0.83) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام، وتشير هذه النتائج لامتلاك أفراد العينة تصورًا واضحًا حول كل فقرة من فقرات أثر استخدام التجارة الإلكترونية على تخطيط عملية التدقيق لدى المدقق الخارجي.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن سؤال الدراسة الثالث:

هل يوجد أثر لاستخدام التجارة الإلكترونية على إجراء الاختبارات الرقابية والاختبارات الأساسية لدى المدقق الخارجي؟

جدول رقم (7)

نتائج تحليل فقرات (أثر استخدام التجارة الإلكترونية على إجراء الاختبارات الرقابية والاختبارات الأساسية لدى المدقق الخارجي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الترتيب	مستوى الموافقة
1	يقوم المدقق بالتحقق من مدى مناسبة تصميم نظام الرقابة الداخلية.	4.04	0.91	9.48	0.000	3	مرتفع
2	يقوم المدقق بالتحقق من فاعلية تشغيل نظام الرقابة الداخلية.	4.00	0.73	11.42	0.000	4	مرتفع
3	فحص الوثائق والتقارير وملاحظة الأنشطة وإعادة التشغيل لبعض الأنشطة.	4.09	0.79	11.56	0.000	2	مرتفع
4	قيام المدقق بالاستفسارات من الموظفين حول نظام الرقابة.	3.74	0.99	6.17	0.000	5	مرتفع
5	التحقق من مدى وجود تحريفات في القيم النقدية للعمليات المالية.	4.17	0.77	12.73	0.000	1	مرتفع
	جميع الفقرات	4.01	0.60	14.00	0.000	-	مرتفع

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ودرجة حرية 68 تساوي 2

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (7) إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لفقرات أثر استخدام التجارة الإلكترونية على إجراء الاختبارات الرقابية والاختبارات الأساسية لدى المدقق الخارجي، حيث بلغ (4.01) بانحراف معياري (0.60)، ويتضح ميل جميع المتوسطات الحسابية الخاصة بالفقرات نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث إن آراء عينة الدراسة في جميع الفقرات كانت إيجابية، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (3.74-4.17)، وجاءت الفقرة التي تنص على: "التحقق من مدى وجود تحريفات في القيم النقدية للعمليات المالية"، في المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم بمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري بلغ (0.77)، فيما حصلت فقرة "قيام المدقق بالاستفسارات من الموظفين حول نظام الرقابة"، على المرتبة الأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم بمتوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري بلغ (0.99) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام، وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة تصورًا واضحًا حول كل فقرة من فقرات أثر استخدام التجارة الإلكترونية على إجراء الاختبارات الرقابية والاختبارات الأساسية لدى المدقق الخارجي.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن سؤال الدراسة الرابع:

هل يوجد أثر لاستخدام التجارة الإلكترونية على إجراءات التدقيق التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة والعرض والإفصاح لدى المدقق الخارجي؟

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (8) إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لفقرات أثر استخدام التجارة الإلكترونية على إجراءات التدقيق التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة والعرض والإفصاح لدى المدقق الخارجي، حيث بلغ (3.53) بانحراف معياري (0.83). ويتضح أن جميع المتوسطات الحسابية الخاصة بالفقرات كانت بدرجة متوسطة، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، كما أن آراء عينة الدراسة في جميع الفقرات كانت إيجابية، حيث تراوحت هذه المتوسطات بين (3.17 - 4.05)، وجاءت الفقرة التي تنص على أن "يقوم المدقق باختبارات خاصة بالعرض والإفصاح"، في المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم بمتوسط حسابي (4.05) وانحراف معياري بلغ (0.87)، فيما حصلت فقرة "يقوم المدقق بمقارنة الاختبارات التحليلية الموجودة في سجلات المنشأة ومقارنتها مع المعلومات الأخرى المتعلقة بالأرصدة والإفصاح"، على المرتبة الأخيرة في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم بمتوسط حسابي (3.17) وانحراف معياري بلغ (1.14) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام، وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة تصورًا واضحًا حول كل فقرة من فقرات أثر استخدام التجارة الإلكترونية على إجراءات التدقيق التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة والعرض والإفصاح لدى المدقق الخارجي.

جدول رقم (8)

نتائج تحليل فقرات (أثر استخدام التجارة الإلكترونية على إجراءات التدقيق التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة والعرض والإفصاح لدى المدقق الخارجي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الترتيب	مستوى الموافقة
1	يقوم المدقق بإجراء الاختبارات التفصيلية للأرصدة.	3.28	1.28	2.13	0.000	4	مرتفع
2	يقوم المدقق بمقارنة الاختبارات التحليلية الموجودة في سجلات المنشأة ومقارنتها مع المعلومات الأخرى المتعلقة بالأرصدة والإفصاح.	3.17	1.14	1.22	0.000	5	مرتفع
3	يستطيع المدقق معرفة ما إذا كانت الأرقام الظاهرة في البيانات المالية ذات دلالة أم لا.	3.71	1.07	4.09	0.000	2	مرتفع
4	يقوم المدقق باختبارات خاصة بالعرض والإفصاح.	4.05	0.87	9.22	0.000	1	مرتفع
5	يقوم المدقق وبالاعتماد على إدارة الشركة بإجراء الاختبارات التحليلية لفحص المعلومات الموجودة في سجلات المنشأة.	3.43	1.04	3.06	0.000	3	مرتفع
	جميع الفقرات	3.53	0.83	5.33	0.000	-	مرتفع

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ودرجة حرية 68 تساوي 2

النتائج المتعلقة بالإجابة عن سؤال الدراسة الخامس:

هل يوجد أثر لاستخدام التجارة الإلكترونية على توثيق عملية التدقيق لدى المدقق الخارجي؟

تشير نتائج جدول (9) إلى ارتفاع المتوسط الحسابي العام لفقرات أثر استخدام التجارة الإلكترونية على توثيق عملية التدقيق لدى المدقق الخارجي، حيث بلغ (3.80) بانحراف معياري (0.67). ويتضح ميل جميع المتوسطات الحسابية الخاصة بالفقرات نحو الارتفاع، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث إن آراء العينة في جميع الفقرات كانت إيجابية، فتراوحت هذه المتوسطات

بين (3.58-4.13)، وجاءت فقرة "يراعي المدقق منهجية التدقيق المستخدمة"، في المرتبة الأولى في سلم أولويات أفراد العينة بمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (0.90)، فيما حصلت فقرة "يراعي المدقق مخاطر التحريفات المادية التي تم تحديدها في شكل ومحتوى أوراق العمل"، على المرتبة الأخيرة في سلم أولويات أفراد العينة بمتوسط حسابي (3.58) وانحراف معياري بلغ (0.81)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام، وتشير هذه النتائج إلى امتلاك أفراد العينة تصوراً واضحاً حول كل فقرة من فقرات أثر استخدام التجارة الإلكترونية على توثيق عملية التدقيق لدى المدقق الخارجي.

جدول رقم (9)

نتائج تحليل فقرات (أثر استخدام التجارة الإلكترونية على توثيق عملية التدقيق لدى المدقق الخارجي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الترتيب	مستوى الموافقة
1	الأخذ بعين الاعتبار استشارة المدققين السابقين والاطلاع على أوراق العمل الخاصة بهم بعد الحصول على موافقة العميل	3.81	0.87	8.35	0.000	2	مرتفع
2	يقوم المدقق بتوثيق كل ما يتعلق بعملية التدقيق في أوراق العمل	3.79	0.90	7.14	0.000	3	مرتفع
3	يراعي المدقق مخاطر التحريفات المادية التي تم تحديدها في شكل ومحتوى أوراق العمل.	3.58	0.81	7.11	0.000	5	مرتفع
4	يراعي المدقق أهمية أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها في شكل ومحتوى أوراق العمل.	3.68	0.89	6.14	0.000	4	مرتفع
5	يراعي المدقق منهجية التدقيق المستخدمة.	4.13	0.90	10.06	0.000	1	مرتفع
	جميع الفقرات	3.80	0.67	9.05	0.000	-	مرتفع

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ودرجة حرية 68 تساوي 2

جدول رقم (10)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z المحسوبة	مستوى الدلالة
الأول	مرحلة قبول مهمة التدقيق	8	1.066	0.206
الثاني	مرحلة تخطيط عملية التدقيق	5	1.090	0.185
الثالث	الاختبارات الرقابية والاختبارات الأساسية للعمليات	5	1.216	0.104
الرابع	إجراءات التدقيق التحليلية والاختبارات التصيلية للأرصدة والعرض والإفصاح	5	1.148	0.144
الخامس	توثيق عملية التدقيق	5	1.126	0.158
	الاستبانة ككل	28	0.939	0.342

قيمة (Z) الجدولية هي (1.96) عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، والاختبار ذو جانبيين (2-tailed).

ثانياً- نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الأولى:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية على قبول مهمة التدقيق وما قبلها.

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (11)، أن قيمة F المحسوبة هي (13.90)، فيما بلغت قيمتها الجدولية (2.51)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية على قبول مهمة التدقيق لدى المدقق الخارجي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا ما تؤكدته قيمة مستوى

الدلالة ($\alpha = 0.00$) وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، كما يشير الجدول إلى أن التباين في المتغير المستقل (R2) يفسر ما نسبته (0.485) من التباين في تأثير قبول مهمة التدقيق.

جدول رقم (11)

نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لقياس أثر التجارة الإلكترونية على قبول مهمة التدقيق لدى المدقق الخارجي

القرار الإحصائي	مستوى الدلالة	قيمة F	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير المستقل
رفض الفرضية العدمية	0.000	13.90	4	7.297	الانحدار	التجارة الإلكترونية
			64	9.543	الخطأ	
			68	16.840	الكل	
				0.485		قيمة R2
				0.775		قيمة β

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) تساوي 2

اختبار الفرضية الثانية:

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية على التخطيط لعملية التدقيق.

جدول رقم (12)

نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لقياس أثر التجارة الإلكترونية على التخطيط لعملية التدقيق

القرار الإحصائي	مستوى الدلالة	قيمة T	قيمة F	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير المستقل
رفض الفرضية العدمية	0.023	2.33	5.44	1	2.219	الانحدار	التجارة الإلكترونية
				67	14.621	الخطأ	
				68	16.840	الكل	
					0.077		قيمة R2
					0.252		قيمة β

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) تساوي 2

تبين نتائج جدول (12)، أن قيمة T المحسوبة (2.33)، فيما بلغت قيمتها الجدولية (2)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية على التخطيط لعملية التدقيق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا ما تؤكد قيمة مستوى الدلالة ($\alpha = 0.023$) وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، كما يشير الجدول إلى أن التباين في المتغير المستقل (β) يفسر ما نسبته (0.252) من التباين في التأثير على التخطيط لعملية التدقيق.

اختبار الفرضية الثالثة:

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية على تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات في عملية التدقيق.

تبين النتائج التي تضمنها الجدول رقم (13)، أن قيمة T المحسوبة هي (8.69)، فيما بلغت قيمتها الجدولية (2)،

أثر التجارة الإلكترونية على آلية تخطيط...

وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية على تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات في عملية التدقيق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا ما تؤكد قيمة مستوى الدلالة ($\alpha = 0.039$) وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، كما يشير الجدول إلى أن التباين في المتغير المستقل (β) يفسر ما نسبته (0.598) من التباين في تأثير تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات في عملية التدقيق.

جدول رقم (13)

نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لقياس أثر التجارة الإلكترونية على تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات في عملية التدقيق

القرار الإحصائي	مستوى الدلالة	قيمة T	قيمة F	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير المستقل
رفض الفرضية العدمية	0.039	8.69	48.46	1	7.695	الانحدار	التجارة الإلكترونية
				67	9.145	الخطأ	
				68	16.840	الكلية	
					0.429		قيمة R2
					0.598		قيمة β

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) تساوي 2

اختبار الفرضية الرابعة:

H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية على تنفيذ إجراءات المراجعة التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة في عملية التدقيق.

يبين جدول (14)، أن قيمة T المحسوبة (4.76)، والجدولية (2)، وبمقارنة القيم المتوصل إليها في اختبار هذه الفرضية يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول البديلة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية على تنفيذ إجراءات المراجحة التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة في عملية التدقيق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا ما تؤكد قيمة مستوى الدلالة ($\alpha = 0.048$) وهي أقل من ($\alpha \leq 0.05$)، كما يوضح الجدول أن التباين في المتغير المستقل (β) يفسر ما نسبته (0.453) من التباين في تأثير إجراءات المراجعة التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة.

جدول رقم (14)

نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر التجارة الإلكترونية على تنفيذ إجراءات المراجعة التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة في عملية التدقيق

القرار الإحصائي	مستوى الدلالة	قيمة T	قيمة F	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير المستقل
رفض الفرضية العدمية	0.048	4.76	18.381	1	3.589	الانحدار	التجارة الإلكترونية
				67	13.251	الخطأ	
				68	16.840	الكلية	
					0.284		قيمة R2
					0.453		قيمة β

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) تساوي 2

اختبار الفرضية الخامسة:

H05: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية على توثيق عملية التدقيق.

تبين النتائج التي تضمنها الجدول رقم (15)، أن قيمة T المحسوبة هي (2.227)، فيما بلغت قيمتها الجدولية (2)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية على توثيق عملية التدقيق عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ، وهذا ما تؤكد قيمة مستوى الدلالة $(\beta = 0.029)$ وهي أقل من مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ، كما يشير الجدول إلى أن التباين في المتغير المستقل (β) يفسر ما نسبته (0.263) من التباين في تأثير عملية توثيق التدقيق.

جدول رقم (15)

نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر التجارة الإلكترونية على توثيق عملية التدقيق

القرار الإحصائي	مستوى الدلالة	قيمة T	قيمة F	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير المستقل		
رفض الفرضية العدمية	0.029	2.227	4.60	1	1.108	الانحدار	التجارة الإلكترونية		
				67	15.732	الخطأ			
				68	16.840	الكل			
							0.069		قيمة R2
							0.263		قيمة β

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ تساوي 2

النتائج:

- بناءً على تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، يمكن تلخيص النتائج المهمة التي توصلت إليها الدراسة بما يلي:
- 1- تبين من نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بأثر التجارة الإلكترونية على قبول مهمة التدقيق أن فقرة قيام المدقق بالحصول على درجة عالية ومعقولة من الفهم لطبيعة عمل المنشأة، جاءت في المرتبة الأولى، وهذا يفسر ويساعد المدقق الخارجي في وضع تصورات أولية حول المنشأة من حيث تعاملاتها التجارية، كذلك جمع معلومات مناسبة تساعده في اتخاذ قرار قبول مهمة التدقيق سواء أكان العميل جديداً أم قديماً.
 - 2- أظهرت النتائج المتعلقة باختبار أثر استخدام التجارة الإلكترونية على تخطيط عملية التدقيق أن فقرة قيام المدقق الخارجي بدراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية، جاءت في المرتبة الأولى وهذا يؤكد أن التخطيط لا يكون عملاً ارتجالياً، بل على العكس فهي عملية منظمة تمكن المدقق من بذل عناية مهنية معقولة تساعده في الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي تحديد نطاق الاختبارات الجوهرية، وذلك بسبب كثرة العمليات التجارية الإلكترونية فلا بد من قدرة واستعداد المدقق.
 - 3- أكدت النتائج المتعلقة بأثر استخدام التجارة الإلكترونية على إجراء الاختبارات الرقابية والأساسية، أن المدقق الخارجي يقوم بالتحقق من مدى وجود تحريفات في القيم النقدية للعمليات المالية جاء بالمرتبة الأولى، وهذا يؤكد قدرة المدقق - في ظل استخدام المنشأة للتجارة الإلكترونية - على تدقيق جميع المعاملات المرتبطة بالمعاملات التجارية للمنشأة وتحديد وجود انحرافات مالية.
 - 4- جاءت بالمرتبة الأولى فقرة قيام المدقق بالقيام باختبارات خاصة بالعرض والإفصاح والتي تهدف إلى التحقق من مدى مناسبة تصميم الرقابة الداخلية وفاعلية تشغيل النظام.

5- تبين أن قيام المدقق الخارجي بوضع منهجية للتدقيق تستخدم في ظل التجارة الإلكترونية يسهل عملية توثيق عملية التدقيق من حيث إعداد أو حفظ أو شكل ومحتوى أوراق العمل الخاصة بالمدقق الخارجي.

التوصيات: بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، توصي هذه الدراسة بما يلي:

1- إجراء مزيد من الأبحاث وإدخال متغيرات أخرى لم تتطرق لها الدراسة والتوسع في حجم العينة، أو اختلاف قطاع الصناعة، أو القطاع الخدمي، أو قطاع الاتصالات للوقوف على الصعوبات والمعوقات والآثار الناجمة عن التجارة الإلكترونية التي تواجه عملية التدقيق.

2- التأكيد على مواكبة سرعة التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في تطبيقات التجارة الإلكترونية وديناميكيته، خاصة ما يتعلق باستخدامات تكنولوجيا المعلومات في تأسيس البنية التحتية للتجارة الإلكترونية، لذلك لا بد من تحفيز المدققين على الالتحاق بدورات تدريبية لتعزيز قدرتهم على التدقيق في العمليات التجارية الإلكترونية.

3- التفاعل والتشارك بين المدققين والأكاديميين والجهات المنظمة للمهنة بسن تشريعات وأنظمة وقوانين للتوصل إلى تصورات علمية واضحة، وأسس لمنهجية وآلية عمل التخطيط، لمواجهة التحديات والآثار الناجمة عن التجارة الإلكترونية.

4- بذل العناية المهنية في تحقيق أهداف التدقيق بأقل ما يمكن من كلفة وجهد ووقت، لذلك **توصي الدراسة** إدارات مكاتب التدقيق برفع كفاءتها عن طريق تزويد المدققين بأحدث البرامج والأجهزة والأنظمة والبرامج المحاسبية، وتقديم الحوافز المادية لهم، ليكونوا أكثر استجابة في ظل التقدم التكنولوجي.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- أبو فارة، يوسف. (2002). *استراتيجية التجارة الإلكترونية*. الخليل، فلسطين: جامعة الخليل.
- اريز، الفين؛ وجميس لوبك. (2002). *المراجعة: مدخل متكامل*. الرياض: دار المريخ للنشر.
- الذنبيات، علي. (2015). *تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية*. ط 5. عمان: دار وائل.
- الطائي، محمد. (2013). *التجارة الإلكترونية: المستقبل الواعد للأجيال القادمة*. عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع: 17-20.
- العرود، شاهر؛ وحيد الختاتنة؛ وأمجد الشرفاء. (2011). "تأثير تطبيق مدققي الحسابات لأساليب تكنولوجيا المعلومات على إتمام عملية التدقيق الإلكتروني في الأردن"، *مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين*، جامعة القاهرة، ع (78).
- العميري، محمد فواز؛ وإحسان صالح المعتاز. (2007). "أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية"، *مجلة الاقتصاد والإدارة*، مج 21، ع 2: 151-182. جامعة الملك عبد العزيز.
- القشي، ظاهر شاهر. (2003). "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية"، *أطروحة دكتوراه غير منشورة*، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- القشي، ظاهر. (2011). "مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية"، *المؤتمر العلمي الدولي الثاني "الأعمال الإلكترونية والتحول في اقتصاديات الأعمال"* كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزرقاء، 15-17 مارس.
- جمعة، أحمد حلمي. (2012). *المدخل إلى التدقيق والتأكد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق*. عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- دهمش، نعيم حسني؛ وظاهر القشي. (2004). "مدى ملاءمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الإلكترونية"، *مجلة الدراسات*، مج 30، ع 2، 253-268.

ثانياً - مراجع باللغة الأجنبية:

- Abu-Musa, Ahmad A. (2004). "Auditing E-Business: New Challenges for External Auditors", *Journal of American Academy of Business*, Vol. 4, No. 1/2, pp. 28-41.
- Kenneth C.L. and C.G. Traver. (2001). *E-commerce*. USA: Eyewire.
- Marcella, Albert. (1998). *Electronic Commerce*. Part 1, IT Audit, Vol. 1, September 1. Institute of Internal Auditors. <https://theiia.org>
- Turban, E.; D. King, D.; J. Lee and D. Viehland. (2004). *Electronic Commerce: A Managerial Perspective*. New Jersey: Pearson Education, Inc., Upper Saddle River.
- Uma, Sekaran. (2003). *Research Methods for Business: A Skill Building Approach*. 5th ed. John Wiley and Sons Inc., New York.
- www.JACPA.org.jo

The Effect of E-Commerce on the Audit Planning and Documentation On the External Auditors in Jordan: An Empirical Study

Dr. Husni AL-Shattarat

Assistant Professor
Zarka University
Hashemite Kingdom of Jordan

ABSTRACT

The main objective of this study to investigate the effect of E-Commerce on the planning and documentation of the audit process in the Jordanian audit firms, to identify the actions carried out by the external auditor for the organization, planning and documentation of the audit process.

the formulation of the main hypotheses in the light of the problem of the study, and achieve the objectives of the study were preparing a questionnaire for this purpose and distributed to a sample of the external auditors, the Jordanians and the 120 auditor has reached valid questionnaires for the analysis of 84 questionnaire out of 100 questionnaire has been retrieved, as has the use of some indicators and statistical methods available statistical software packages in social Sciences statistical Package for Social Sciences - (SPSS).

Overall, the results show that the auditor is able to audit all financial transactions and documents associated with the commercial transactions of the facility and determine the presence of financial distractions, and the establishment of the external auditor develop audit methodology used to facilitate the documentation of the audit process in terms of preparation, save, or form and content of the process worksheets own external auditor.

This study recommended the need for collective participation among auditors on the one hand and academics on the other hand in order to develop scientific visualizations and methodology to meet the challenges arising from e-commerce.

Key word: E-Commerce, Audit Planning and Documentation